

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجرية الرسمية

الثن ١٢ جنيها

السنة

١٩٥ هـ

الصادر في يوم السبت ١٣ شوال سنة ١٤٤٣

الموافق (١٤ مايو سنة ٢٠٢٢)

العدد

١٠٦



محتويات العدد

رقم الصفحة	
قرارات أرقام ٧١٨ و ٧٢١ و ٧٢٥ و ٧٢٦	} وزارة الداخلية
١٦-٣ و ٧٧٨ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٩ لسنة ٢٠٢٢	
١٨	} وزارة الداخلية قطاع الأحوال المدنية
قرار وزارى رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٢ ...	
٣٤-١٩	} وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قراران وزاريان رقما ٦٨ و ٣٢٥ لسنة ٢٠٢٢	
٤٢-٣٦	} وزارة السياحة والآثار
قراران رقما ٣٢ و ٣٤ لسنة ٢٠٢٢	
٥٥-٤٨	} محافظة أسوان
قرارات أرقام ٨٨ و ٩٨ و ٩٩ لسنة ٢٠٢٢	
٦٧-٥٧	} وزارة التضامن الاجتماعى الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية
قرارات قيد جمعيات	
٦٩	مديرية التضامن الاجتماعى بالبحر الأحمر : قرار توفيق أوضاع جمعية
-	إعلانات مختلفة : إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح
-	: إعلانات فقد
-	: إعلانات مناقصات وممارسات
-	: إعلانات بيع وتأجير
-	: حجوزات - بيوع إدارية

قرارات

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بجمهورية مصر العربية والخروج منها وتعديلاته ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية المؤرخة ٢٠٢٢/٣/٢٩ بشأن طلب إبعاد لىبى الجنسية خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعد خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام المدعو/ منصور محمد سالم بن محمد (لىبى الجنسية - مواليد ١٩٧١/٢/٢٤) .

(المادة الثانية)

على مدير الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية تنفيذ ذلك .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

وزير الداخلية

محمود توفيق

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الاثنين والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ ثروت بلال

محمود عيسى - وآخرهم السيد/ أيمن محمود عبد الستار محمود) المدرجة أسماؤهم

بالبان المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع عدم

احتفاظهم بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٣/٤/٢٠٢٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع عدم الاحتفاظ بالجنسية المصرية

الجنسية المأذون التجنس بها	جهة وتاريخ الميلاد	الاسم	مستسل
الألمانية	١٩٨٦/١١/٢٢ المنيا	السيد/ ثروت بلال محمود عيسى	١
»	١٩٨٩/١/٣٠ الجيزة	السيد/ إسلام كرار حسن طربوش	٢
»	١٩٩٤/١٠/١٩ الإمارات	السيد/ بيتر سمير مفيد بطرس جرجس	٣
»	٢٠٠٤/٤/٦ القليوبية	السيد/ أنس هانى سيد مهدى هلال	٤
»	١٩٧٥/٨/٢٥ الشرقية	السيد/ وائل أحمد حسين أحمد سلام	٥
»	١٩٨٨/١٢/٣٠ القاهرة	السيد/ مصطفى أحمد عبد الرحيم محمد	٦
»	١٩٨١/٧/١٥ القاهرة	السيدة/ ابتهاج محمد زكريا رشاد عباس	٧
»	١٩٨٢/٦/٧ القاهرة	السيدة/ رفيدة أحمد شاكر إبراهيم	٨
الهولندية	١٩٨٥/٩/١٢ الجيزة	السيدة/ روزالين عياد فريد شحات	٩
»	١٩٧٤/٤/٢٠ الجيزة	السيدة/ ريهام علاء الدين حسن خليل	١٠
»	١٩٨٢/١٠/٢٣ قنا	السيدة/ سوزى وصفى ولیم إسطفانوس	١١
»	١٩٩٥/٤/٢٣ سوريا	السيدة/ مرام محمود عواد	١٢
»	١٩٩٦/١/٣١ القليوبية	السيدة/ مرنا ميلاد وديع غبريال	١٣
»	١٩٩٠/١٢/٥ الإسكندرية	السيدة/ سارة سامى مصطفى محمد شحاتة	١٤
»	١٩٩١/٤/٢٩ الإسكندرية	السيد/ محمد مصطفى محمد عبد الغنى داود	١٥
»	١٩٩٣/٦/١٢ المنيا	السيد/ مصطفى شحاتة صقر عبد الفضيل	١٦
»	١٩٨٤/٧/٧ الكويت	السيد/ تامر أحمد صلاح الدين زكري	١٧
»	١٩٧١/١١/٢١ الجيزة	السيد/ أحمد محمد أحمد هنادى	١٨
»	١٩٨٩/٨/١ القاهرة	السيد/ أحمد عماد الدين عبد الخالق أحمد الشربيني	١٩
البحرينية	٢٠٠٥/٦/٢٧ القاهرة	السيد/ نور يوسف محمد خميرى	٢٠
النمساوية	١٩٩٧/٩/١٤ المنوفية	السيدة/ سارة سمير إبراهيم داود	٢١
»	١٩٧٠/١/١٣ الدقهلية	السيد/ أيمن محمود عبد الستار محمود	٢٢

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧٢٥ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرار :

مادة ١ - تُرد الجنسية المصرية لكل من الأحد عشر شخصاً المدرجة أسماؤهم

بالبيان المرفق (أولهم السيد/ سيد أحمد محمد وآخرهم السيدة/ هايدى سمير فخرى) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٤/٤/٢٠٢٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان بأسماء طالبى رد الجنسية المصرية

مسلسل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد
١	السيد/ سيد أحمد محمد	الإسماعيلية ١٩٥٩/١/٤
٢	السيد/ محمد معوض البندارى	الغربية ١٩٧٠/١/١٤
٣	السيد/ سعيد السيد عطية	البحيرة ١٩٧٩/١/٢٧
٤	السيد/ محمد عبد الرحمن السيد	القاهرة ١٩٦٠/١٠/٣
٥	السيد/ ريمون عادل نداها	القاهرة ١٩٨٤/١١/٢٨
٦	السيد/ عبد الغفار السيد محمد	كفر الشيخ ١٩٧١/١١/٢١
٧	السيد/ شنودة فرحان فاخورى	قنا ١٩٨٢/١٠/٢٥
٨	السيد/ محمد بدوى بدوى	المنوفية ١٩٥٩/١/٧
٩	السيد/ رامى محمد عبد الظاهر	النمسا ١٩٨٥/٨/٥
١٠	السيدة/ ريم أسامة محمد	النمسا ١٩٩١/٤/٢٣
١١	السيدة/ هايدى سمير فخرى	سوهاج ١٩٧٥/٩/١٢

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧٢٦ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرار :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الاثنتين والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ حسن رمضان

حسن عبده - وآخرهم السيد/ أبى ياسر محمد عدس) المدرجة أسماؤهم بالبيان المرفق

بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٤/٤/٢٠٢٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيانات

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

الجنسية المأذون التجنس بها	جهة وتاريخ الميلاد	الاسم	مستسل
الهلندية	١٩٩١/٣/١ المنيا	السيد/ حسن رمضان حسن عبده	١
»	١٩٨٦/٨/٢٠ القليوبية	السيد/ أحمد ربيع محمد إبراهيم غانم	٢
»	١٩٨٣/٩/٢٨ الغربية	السيد/ إبراهيم بركات على إبراهيم سعيد	٣
»	١٩٩٩/٨/٨ القاهرة	السيد/ رامى محمود عبد المعطى أحمد	٤
»	١٩٨٠/١/١٩ الإسكندرية	السيدة/ جيهان عبد الستار حافظ محمد	٥
التركية	١٩٩١/١٢/٣١ الجيزة	السيدة/ ضحى بيومى على محمود	٦
»	١٩٩٠/٩/٢١ القاهرة	السيد/ أمير محمد زهير محمد وحيد جرانة	٧
الكنديّة	١٩٩٧/١/٤ الإسكندرية	السيد/ عبد الرحمن إبراهيم عبد القادر المعداوى	٨
»	٢٠٠٣/٩/٢٩ القاهرة	السيد/ حمزة محمد أحمد حافظ خفاجة خليل	٩
»	١٩٩٨/٣/١٥ الكويت	السيد/ ديفيد سمير صبحى قلبنى	١٠
»	١٩٩٥/٧/١٠ الجيزة	السيد/ يوسف حسام شكرى الابوتيجى	١١
»	١٩٧٠/٥/٢٤ الجيزة	السيد/ محمد طارق محمود عمر	١٢
الإيطالية	١٩٨١/٨/٥ المنوفية	السيد/ تامر عبد المحسن محمد السيد	١٣
»	٢٠٠٣/٨/١٢ إيطاليا	السيد/ على محمد صبحى سليمان على بحلاق	١٤
الفلسطينية	٢٠٠١/٣/٢٥ فلسطين	السيد/ على مدحت محمود محمد الشاعر	١٥
»	٢٠٠٢/١/٣ فلسطين	السيد/ بلال أحمد خليل محمد داود الشاعر	١٦
»	٢٠٠١/١٢/٢٠ فلسطين	السيد/ أحمد أيمن مرزوق رزق إبراهيم ماضى	١٧
البريطانية	٢٠٠١/٣/٣١ الجيزة	السيد/ أحمد حسام الدين محمد بكر خليل	١٨
»	٢٠٠٢/١٢/٧ الجيزة	السيد/ على حسام الدين محمد بكر خليل	١٩
أنتيجوا وبربودا	٢٠٠٣/٦/٨ الجيزة	السيد/ دانيال رضا رمزى صادق	٢٠
الأسترالية	٢٠٠١/٧/١٧ أسيوط	السيد/ رفيق محب موسى جاد جيد	٢١
»	٢٠٠٤/١/٢٩ بريطانيا	السيد/ أبى ياسر محمد عدس	٢٢

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠٢٢

بشأن إنشاء واستبدال مسميات

بعض مراكز الإصلاح الجغرافية بمديرية أمن بنى سويف

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم مراكز الإصلاح

والتأهيل المجتمعى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بمراكز الإصلاح

الجغرافية بالمحافظات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٦٥٤ لسنة ١٩٧١ باللائحة الداخلية

لمراكز الإصلاح الجغرافية ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٩٥١ لسنة ٢٠١٣ بإنشاء مركز إصلاح جغرافى

بقسم شرطة بنى سويف بمديرية أمن بنى سويف ؛

قرار :

مادة ١ - ينشأ بمديرية أمن بنى سويف مركزا إصلاح جغرافيان ، هما :

مركز الإصلاح الجغرافى بقسم شرطة بنى سويف الجديدة ، ويشمل اختصاصه

دائرة قسم شرطة بنى سويف الجديدة .

مركز الإصلاح الجغرافى بقسم شرطة بنى سويف ، ويشمل اختصاصه دائرة

قسم شرطة بنى سويف .

مادة ٢ - يستبدل بمسمى مركزى الإصلاح الجغرافيين التاليين المسمى الوارد

قرين كل منهما وهما :

مركز الإصلاح الجغرافى بمركز بوش المنشأ بالقرار الوزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ليكون (مركز الإصلاح الجغرافى بمركز شرطة ناصر) ، ويشمل دائرة اختصاصه دائرة مركز شرطة ناصر .

مركز الإصلاح الجغرافى بقسم شرطة بنى سويف المنشأ بالقرار الوزارى رقم ٩٥١ لسنة ٢٠١٣ المشار إليه ، ليكون (مركز الإصلاح الجغرافى ببنى سويف) ، ويعدل نطاق اختصاصه ليشمل مديرية أمن بنى سويف .

مادة ٣ - تنفذ بمراكز الإصلاح الجغرافية المشار إليها فى المادتين (١ ، ٢)

من هذا القرار الأحكام الصادرة ضد الأشخاص المبين ذكرهم بالمادة (٢) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعى .

مادة ٤ - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويلغى ما يخالفه ، ويعمل به

من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الداخلية

محمود توفيق



وزارة الداخلية

قرار رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرار :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الاثني عشر والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ محمد رشاد

محمد عمر - وآخرهم السيد/ عمر أحمد محمد حسن) المدرجة أسماؤهم بالبيان

المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٤/٤/٢٠٢٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مستسل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ محمد رشاد محمد عمر	القاهرة ١٩٨٩/١/٣	البريطانية
٢	السيد/ أحمد وليد عبد الله يوسف عبد الله	القاهرة ١٩٩٥/٣/٧	»
٣	السيد/ عمر شريف بهير عبد الكريم فهمى	بريطانيا ٢٠٠٥/٨/٢١	»
٤	السيد/ أحمد هشام شوقى توكل	أمريكا ٢٠٠٠/٧/١٩	الأمريكية
٥	السيد/ أحمد سيد محمد محمد عابشة	القاهرة ١٩٩٣/٤/٢٤	»
٦	السيد/ عمر محمد عبد الصادق عبد الرحمن الغول	القاهرة ٢٠٠١/١١/٩	»
٧	السيد/ أبانوب بدرى عبده حنا	القاهرة ١٩٩٦/٣/٢٢	»
٨	السيد/ يوسف كامل حسنى محمد شاذلى	القاهرة ٢٠٠٢/٧/٢	»
٩	السيدة/ إيناس أحمد محمد محمود	الجيزة ١٩٨٠/١٠/٤	»
١٠	السيدة/ نيفين عبد المنعم شكر يوسف	الجيزة ١٩٧٥/١٠/١١	التركية
١١	السيدة/ أمل محمد وفيق السيد والى	القاهرة ١٩٦٣/٨/٢٠	سانت كيتس أند نيفس
١٢	السيد/ أحمد وائل محمد سمير عبد المعطى	القاهرة ١٩٩٩/٤/٢١	»
١٣	السيد/ أمير عمرو السيد ابتهال عبد الرحمن فتوح	القاهرة ١٩٨٦/١٢/٨	»
١٤	السيد/ أحمد ياسر ربيع سالم مطر	الغربية ١٩٩٧/٥/٢٠	»
١٥	السيد/ إسلام ياسر إبراهيم محجوب	القليوبية ١٩٩٩/١/٣٠	كومولث دومينيكا
١٦	السيد/ محمود أيمن عبد العزيز محمد بحيرى	الجيزة ٢٠٠١/١/١٦	»
١٧	السيد/ ماهر خالد محمد حسن الخولى	السعودية ٢٠٠٣/١٢/٦	المغربية
١٨	السيد/ هاجد حسام حامد حامد يوسف	الإسكندرية ١٩٩٩/٨/٣١	البولندية
١٩	السيد/ يحيى أشرف محمد مصطفى الشرقاوى	الإسكندرية ١٩٩٤/١/٩	الروسية
٢٠	السيد/ أحمد خالد محمد صادق ذهنى	الإسكندرية ٢٠٠٠/١٢/٢٣	الكندية
٢١	السيد/ عمر محمد فصيح محمد هلال	الإسكندرية ٢٠٠٣/٤/٢٧	الهولندية
٢٢	السيد/ عمر أحمد محمد حسن	الشرقية ١٩٩٩/٢/١	»

وزارة الداخلية

قرار رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرار :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الواحد والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ عبد الله محمد

سالم شعبان - وآخرهم السيد/ عمر مصطفى راضى أحمد) المدرجة أسماؤهم بالبيان

المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٤/٤/٢٠٢٢

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مستسل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ عبد الله محمد سالم شعبان	الغربية ١٩٩٤/٦/١	الأمريكية
٢	السيد/ كيرلس أشرف محفوظ يوسف صليب	الغربية ١٩٩٤/٨/٢٢	»
٣	السيد/ رمزى محمد حسنى محمد خميس	الإسكندرية ١٩٩٨/٣/٣٠	»
٤	السيد/ محمد محمود أحمد الطوخى	البحيرة ١٩٩٣/١/١	»
٥	السيد/ سيف الله محمد أحمد محمد مجاهد	قطر ٢٠٠٢/١١/١٦	»
٦	السيد/ يوسف شريف حسن السيد جلال	القاهرة ١٩٩٨/٣/٢٩	»
٧	السيد/ ماريو سامر ملاك بطرس	القاهرة ٢٠٠١/٢/٩	»
٨	السيدة/ سارة محمد عبد الصادق عبد الرحمن الغول	القاهرة ٢٠٠٣/٩/٢	»
٩	السيد/ عبد الرحمن عماد أحمد على	القاهرة ١٩٩٥/١٢/٨	الكنديّة
١٠	السيد/ يوسف أحمد صلاح حسين جاد شعيب	القاهرة ١٩٩٧/٨/٢٠	»
١١	السيد/ وليد أحمد شوقى عبد العزيز	القاهرة ١٩٧٦/٧/٢٤	»
١٢	السيد/ محمد شامل محمد محيى الدين علم الدين	المنوفية ٢٠٠٠/١٠/٢٨	»
١٣	السيد/ أمير صلاح محمد عباس الشهاوى	كندا ٢٠٠٣/٢/٢٣	»
١٤	السيد/ عماد رزق يوسف إبراهيم	قنا ١٩٦٩/١٠/٤	الهولندية
١٥	السيدة/ ماريان إسحق إسكندر ميخائيل	الفيوم ١٩٨٤/٣/٢١	»
١٦	السيد/ محمد خالد أحمد الحمري	فلسطين ١٩٩٤/٨/١٨	الفلسطينية
١٧	السيد/ جورج صبحى فهمى مكار	الإسكندرية ١٩٧٥/١٠/٢١	البرتغالية
١٨	السيد/ محمد حسام الدين محمد الخضراوى	القاهرة ١٩٩٧/٣/٢٢	الفرنسية
١٩	السيد/ مارو وجدى ماهر عزيز	القاهرة ١٩٩٥/٣/٩	الأسترالية
٢٠	السيد/ ساهر محمد حمزة بلال	المنوفية ٢٠٠١/٩/٣٠	الإيطالية
٢١	السيد/ عمر مصطفى راضى أحمد	القاهرة ٢٠٠٠/٣/١	سانت كيتس أند نيفس

وزارة الداخلية

قرار رقم ٨٤٩ لسنة ٢٠٢٢

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرار :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الواحد والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ محمد أحمد

عبد العاطى مسعود - وآخرهم السيد/ محمد أشرف سلامة أحمد) المدرجة أسماؤهم

بالبان المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٢٢/٤/١٧

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مستل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ محمد أحمد عبد العاطى مسعود	المنيا ١٩٨٠/١٠/٢٦	الهولندية
٢	السيد/ يوسف أحمد السعيد الجوهري حسن	هولندا ٢٠٠٠/٤/٣	»
٣	السيدة/ مى علاء الدين عبد الرؤف محمود	الجزيرة ١٩٩٢/٣/٣١	»
٤	السيدة/ مونيكا يوسف شاكر متى	الإسكندرية ١٩٩٠/١١/٨	»
٥	السيدة/ ديناحمدى حسن عبد الله	ليبيا ١٩٧٣/١/١٢	البريطانية
٦	السيدة/ منى محمود أبو الفتوح الشافعى	القليوبية ١٩٦٦/١/١	»
٧	السيد/ عمر صبغى فتحى عباس على	إيطاليا ٢٠٠٢/٤/٢٦	الإيطالية
٨	السيد/ يوسف صبغى فتحى عباس على	إيطاليا ٢٠٠٤/٢/٢٣	»
٩	السيد/ عمرو عماد عبد الشافى عبد الفتاح شحاتة	إيطاليا ٢٠٠٠/١١/٨	»
١٠	السيد/ ساجد أنور جودة محمد أبو ليلة	المنوفية ٢٠٠٤/١٠/١	»
١١	السيد/ أحمد محمد أحمد متولى	الإسكندرية ١٩٧٢/٩/٦	الكندية
١٢	السيد/ حاتم علاء الدين محمد رسمى	قطر ١٩٩٨/٢/٩	»
١٣	السيد/ يحيى مصطفى عبد النبى أحمد بلال	الجزيرة ٢٠٠٦/١/١٣	»
١٤	السيد/ آدم الشحات عبده محمد أحمد	الشرقية ٢٠٠١/١/٤	السلوفاكية
١٥	السيد/ محمد عادل عبد المنعم عبد الحميد نونو	القاهرة ١٩٨٣/١٠/١١	الأسترالية
١٦	السيد/ محمد الشحات محمد أبو زيد	السعودية ١٩٩٦/٧/٢	التونسية
١٧	السيد/ رائد محمد موسى عيسى موسى	فلسطين ١٩٩٤/١٠/١١	الفلسطينية
١٨	السيد/ أحمد محمد حسانين جويفل	الإمارات ١٩٩٠/٧/١٥	الألمانية
١٩	السيد/ محمد طارق بسيونى النجار	الجزيرة ١٩٩٥/١٠/٢٨	الأسبانية
٢٠	السيد/ أحمد أحمد منشأوى شتلة	النمسا ٢٠٠٢/٩/٢٩	النمساوية
٢١	السيد/ محمد أشرف سلامة أحمد	بنى سويف ١٩٩٤/٦/٤	الروسية

وزارة الداخلية

قطاع الأحوال المدنية

قرار وزارى رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٢

مساعد وزير الداخلية لقطاع الأحوال المدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية ؛
وعلى لائحته التنفيذية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥ ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٧١٢٢ لسنة ١٩٩٤ فى شأن إعادة تنظيم مصلحة
الأحوال المدنية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٤١٧ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تنظيم قطاع مصلحة
الأحوال المدنية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٩٧٤ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن التفويض
فى الاختصاصات ؛
وعلى كتاب إدارة التخطيط والمتابعة بالقطاع المؤرخ ٢٠/٣/٢٠٢٢ لاستصدار
قرار وزارى بإنشاء سجل مدنى فرعى صندفا الغار - مركز بنى مزار - المنيا ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ سجل مدنى فرعى صندفا الغار - التابع لمركز بنى مزار بإدارة
شرطة الأحوال المدنية بالمنيا وتتكون حدوده الإدارية من قرى (صندفا الغار -
البهنا - أشروبة - منشأة اليوسفى - كفر أبو العودين - سيوه - دير السنفورية) .

وتتكون حدوده الجغرافية من :

الحد الشرقى : شارع بعرض ٦م ثم مساكن أهالى القرية .

الحد الغربى : حرم ترعة سرى باشا .

الحد البحرى : أرض فضاء ملك الرى .

الحد القبلى : أرض فضاء ملك الرى .

مادة ٢ - على جميع الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار - كل فيما يخصه -
ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ويلغى ما يخالفه .

تحريراً فى ٣/٤/٢٠٢٢

مساعد الوزير لقطاع الأحوال المدنية

لواء/ طارق صابر

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤

باعتقاد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١٣ ج) بمساحة ٢,٥ فدان

بما يعادل ٢١٠٥٠٠ م^٢ الواقعة بالحوض رقم (٢٠)

بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر

والمخصصة للسيد/ محمد عصام كامل والسيدة/ منال أحمد حماد

والسيد/ عبد الرحمن محمد عصام والسيدة/ هند محمد عصام

والسيدة/ فاتن أحمد حسن والسيدة/ سلوى أحمد حسن

والسيدة/ نهلة أحمد حسن والسيدة/ عزة أحمد حسن

لإقامة نشاط سكنى بمقابل عينى

وخدمات تجارية إدارية وتخدمها من الخارج بعلاوة سعرية

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات

العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (١٠٣) بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٧ الموافق على المذكرة المعروضة بشأن اقتراح التعامل مع الأراضى التى تم إلغائها تخصيصها وفسخ عقدها مع شركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح الأراضى فى ضوء إمكانية تقنين وضع السادة المتعاملين مع الشركة ودراسة مدى إمكانية تغيير النشاط من زراعى إلى عمرانى وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالمذكرة ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (١٢٩) بتاريخ ٥/٨/٢٠١٩ الموافق على إقرار بعض الضوابط الخاصة بأسلوب التعامل مع السادة المتعاملين على الأراضى الملغى تخصيصها لشركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح وتعمير الأراضى بالحزام الأخضر والبالغ مساحتها ١٢٤٩٤ فداناً بمدينة ٦ أكتوبر وبمساحة ٣١٢٠ فداناً شرق السكة الحديد بمدينة حدائق أكتوبر واشتملت تلك الضوابط بينها العاشر على الاشتراطات البنائية لمشروعات التخطيط والتقسيم بأراضى الحزام الأخضر ؛

وعلى عقد التخصيص المبرم بتاريخ ١٩/٧/٢٠٢٠ بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والسيد/ محمد عصام كامل والسيدة/ منال أحمد حماد والسيد/ عبد الرحمن محمد عصام والسيدة/ هند محمد عصام والسيدة/ فانتن أحمد حسن والسيدة/ سلوى أحمد حسن والسيدة/ نهلة أحمد حسن والسيدة/ عزة أحمد حسن باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢م١٠٥٠٠ الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة لإقامة نشاط سكنى بنظام السداد العينى وخدمات تجارية إدارية وتخدمها من الخارج بعلاوة سعرية مع الاتفاق على تغيير نشاط قطعة الأرض من زراعى إلى نشاط سكنى بمقابل عينى ؛ وعلى الطلب المقدم من السيدة/ منال أحمد حماد والسيدة/ فانتن أحمد حسن الوارد برقم (٤١٦٣٠٢) بتاريخ ١٥/٨/٢٠٢١ بشأن مراجعة المخطط الخاص بقطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢م١٠٥٠٠ بما يعادل ٢,٥ فدان الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر ؛

وعلى الطلب المقدم من السيدة/ منال أحمد حماد والسيدة/ فاتن أحمد حسن الوارد برقم (٤١٨٠٦٩) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ بشأن مراجعة المخطط الخاص بقطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢م^٢ ١٠٥٠٠ بما يعادل ٢,٥ فدان الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر ؛

وعلى كتاب جهاز مدينة ٦ أكتوبر الوارد برقم (٤٢١٩٠٥) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٧ مرفقاً به لوحات المشروع بعد التدقيق والتوقيع والإفادة عن موقف القطعة ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٥٦٧٢٨) بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨ بشأن مطالبة المخصص لهم قطعة الأرض بالمصاريف الإدارية نظير المراجعة واستصدار القرار الوزارى وصورة للسيدة المهندسة مقرر لجنة التسعير لتحديد القيمة المطلوبة نظير إضافة خدمات تجارية إدارية لخدمة قاطنى المشروع بقطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢م^٢ ١٠٥٠٠ بما يعادل ٢,٥ فدان الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر ؛

وعلى الإفادة بسداد المصاريف الإدارية المستحقة نظير المراجعة الفنية واعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع الواردة برقم (٤٢٣٥٥٣) بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٧ ؛

وعلى البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ ؛
وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٦٢٣) بتاريخ ٢٠٢٢/١/٤ للسيدة المهندسة مقرر لجنة التسعير لتحديد القيمة المطلوبة نظير إضافة خدمات تجارية إدارية وتخليصها من الخارج وذلك لقطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢م^٢ ١٠٥٠٠ الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر ؛

وعلى جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزارى الموقع من القطاعات والإدارات المختصة بالهيئة ؛

وعلى التعهدات المقدمة من المخصص لهم قطعة الأرض بالموافقة على استمرار التعامل مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر وفقاً للطلب المقدم منهم فى تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ فى الدعاوى أرقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧ ق ، ٦٤٦٥٧ لسنة ٧٠ ق ، ٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق وبذات أسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكنى والتنازل

عن أعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعهد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينهم وبين جهاز المدينة وعدم عرض وحدات المشروع للحجز والبيع إلا بعد موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وسداد العلاوات المستحقة نظير إضافة نشاط "تجارى إدارى" وتخليدها من الخارج طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالهيئة ؛

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من السيد/ محمد عصام كامل والسيدة/ منال أحمد حماد والسيد/ عبد الرحمن محمد عصام والسيدة/ هند محمد عصام والسيدة/ فانتن أحمد حسن والسيدة/ سلوى أحمد حسن والسيدة/ نهلة أحمد حسن والسيدة/ عزة أحمد حسن باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢م١٠٥٠٠ الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة لإقامة نشاط سكنى بنظام السداد العينى وخدمات تجارية إدارية وتخليدها من الخارج بعلاوة سعرية ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة السيد د. مهندس معاون السيد الوزير المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ١٦/١/٢٠٢٢ والمنتبهة بطلب استصدار القرار الوزارى المعروض ؛

قـــــرر :

مادة ١ - يعتمد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١٣ج) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢م١٠٥٠٠ (عشرة آلاف وخمسمائة متر مربع) الواقعة بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة للسيد/ محمد عصام كامل والسيدة/ منال أحمد حماد والسيد/ عبد الرحمن محمد عصام والسيدة/ هند محمد عصام والسيدة/ فانتن أحمد حسن والسيدة/ سلوى أحمد حسن والسيدة/ نهلة أحمد حسن والسيدة/ عزة أحمد حسن لإقامة نشاط سكنى بنظام السداد العينى وخدمات تجارية إدارية وتخليدها من الخارج بعلاوة سعرية ، وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والعقد المبرم بتاريخ ١٩/٧/٢٠٢٠ ، والتي تعتبر جميعها مكتملة لهذا القرار .

مادة ٢- يلتزم المخصص لهم بالتعهد الموقع منهم باستمرار التعامل مع الهيئة وجهاز المدينة وفقاً للطلب المقدم منهم فى تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ فى الدعاوى أرقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧ ق ، ٦٤٦٥٧ لسنة ٧٠ ق ، ٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق ، وبذات أسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكنى والتنازل عن أعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعهد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينهم وبين جهاز المدينة .

مادة ٣- يلتزم المخصص لهم بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع إلا بعد موافقة الهيئة ، وفى حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة فى هذا الشأن .

مادة ٤- يلتزم المخصص لهم بالتعهد الموقع منهم بسداد العلاوة المقررة نظير إضافة نشاط تجارى إدارى وتخليصها من الخارج وفقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة وفى ضوء القواعد المتبعة وذلك قبل إصدار تراخيص البناء لمنطقة الخدمات ، وفى حالة عدم السداد تعتبر الموافقة الفنية كأن لم تكن .

مادة ٥- يلتزم المخصص لهم بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشرط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٦- يلتزم المخصص لهم بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق فى إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمنى المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء فى التنفيذ .

مادة ٧- يلتزم المخصص لهم بموافقة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ٨- يلتزم المخصص لهم بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٧) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له الأرض وبمراعاة البرنامج الزمنى المعتمد من الهيئة خلال خمس سنوات من تاريخ توفير المرافق الرئيسية (مصدر مياه إنشائى - طريق ممهد) وفى حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٩- يلتزم المخصص لهم بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

مادة ١٠- يلتزم المخصص لهم باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به بالهيئة .

مادة ١١- يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

أ.د. مهندس/ عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة بالقرار الوزارى

المرفق باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١٣ ج)

بالحوض رقم (٢٠) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر

بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢١٠٥٠٠ م^٢

والمخصصة للسيد/ محمد عصام كامل والسيدة/ منال أحمد حماد

والسيد/ عبد الرحمن محمد عصام والسيدة/ هند محمد عصام

والسيدة/ فاتن أحمد حسن والسيدة/ سلوى أحمد حسن

والسيدة/ نهلة أحمد حسن والسيدة/ عزة أحمد حسن

لإقامة نشاط سكنى بنظام السداد العينى

وفقاً للتعاقد المبرم بتاريخ ١٩/٧/٢٠٢٠

وخدمات تجارية إدارية بعلاوة سعرية

مساحة المشروع :

إجمالى مساحة المشروع ٢١٠٥٠٠ م^٢ أى ما يعادل ٢,٥ فدان .

مكونات المشروع :

- ١- الأراضى المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢٤٤٩١ م^٢ أى ما يعادل ١,٠٧ فدان وتمثل نسبة (٤٢,١٤%) من إجمالى مساحة أرض المشروع ، بإجمالى مساحة مبنية بالدور الأرضى (F.P) ٢١٣٤١ م^٢ بما يعادل ٠,٣١٩ فدان وتمثل نسبة (١٢,٧٨%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٢- الأراضى المخصصة للخدمات بمساحة ٢٧٥٠ م^٢ أى ما يعادل ٠,١٨ فدان وتمثل نسبة (٧,١٤%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٣- الأراضى المخصصة للبوابات وغرف الأمن بمساحة ٢٩ م^٢ (F.P) أى ما يعادل ٠,٠٠٢ فدان وتمثل نسبة (٠,٠٩%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٤- الأراضى المخصصة للطرق الداخلية بمساحة ٢٢٩٣٥,٩٤ م^٢ أى ما يعادل ٠,٧ فدان وتمثل نسبة (٢٧,٩٦%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

٥- الأراضى المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٢م^٢ ١٠٢٣,٥٧ أى ما يعادل

٠,٢٤ فدان وتمثل نسبة (٩,٧٥%) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٦- الأراضى المخصصة للمناطق الخضراء بمساحة ٢م^٢ ١٢٩٠,٤٩ أى ما يعادل

٠,٣٠٨ فدان وتمثل نسبة (١٢,٩٢%) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

أولاً - المساحة المخصصة للإسكان :

الأراضى المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢م^٢ ٤٤٩١ أى ما يعادل ١,٠٧ فدان

وتمثل نسبة (٤٢,١٤%) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، بإجمالى مساحة مبنية

بالدور الأرضى (F.P) ٢م^٢ ١٣٤١ بما يعادل ٠,٣١٩ فدان وتمثل نسبة (١٢,٧٨%)

من إجمالي مساحة أرض المشروع .

جدول قطع الأراضى السكنية :

رقم القطعة	المساحة (م ^٢)	مساحة الدور الأرضى F.P	النسبة البنائية	النموذج	عدد الوحدات	الارتفاع
١	٥١٥,٦٨	١٧٠,٠٨	٣٢,٩٨	فيلا شبه متصلة	٢	أرضى + أول
٢	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٣	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٤	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٥	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٦	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٧	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٨	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
٩	٣٢٧,٥٤	٩٧,٩٠	٢٩,٨٩	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
١٠	٣٣٨,٧٥	٩٦,٩٣	٢٨,٦١	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
١١	٣٣٨,٧٥	٩٦,٩٣	٢٨,٦١	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
١٢	٣٣٨,٧٥	٩٦,٩٣	٢٨,٦١	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
١٣	٣٣٨,٧٥	٩٦,٩٣	٢٨,٦١	فيلا منفصلة	١	أرضى + أول
الإجمالى	٤٤٩١,٠٠	١٣٤١,٠٠			١٤	

**الاشتراطات البنائية لمشروعات التخطيط والتقسيم بأراضى الحزام الأخضر
وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩ :**

- (أ) نسبة أراضى الإسكان لا تزيد على (٥٠%) من إجمالى مساحة المشروع .
- (ب) لا تزيد النسبة البنائية المسموح بها على مستوى المشروع بالكامل على (١٥%) من إجمالى مساحة المشروع .
- (ج) الارتفاع المسموح به لمناطق الإسكان (أرضى + أول) وبما لا يتعارض مع قيود ارتفاع القوات المسلحة .
- (د) يسمح بإقامة غرف مرافق خدمات بالسطح (٢٥%) من المسطح المسموح بينائه بالدور الأرضى) بما لا يشكل فى مجموعها وحدة سكنية وطبقاً للمادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المسموح بها من قبل القوات المسلحة بالمنطقة .
- (هـ) ألا تزيد أطوال البلوكات المخصصة للاستعمال السكنى (قطع أراضى) على ٢٥٠م مقيسة من محور البلوك وفى حالة زيادة طول البلوك على ٢٥٠م يتم عمل ممر بعرض لا يقل عن ٦م وتكون المسافة من محور الممر ونهاية البلوك لا تزيد على ١٥٠م وطبقاً لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .
- (و) المسافة بين البلوكات لا تقل عن ٦م كحد أدنى .
- (ز) الردود : ٤م أمامى - ٣م جانبي - ٦م خلفى داخل قطع الأراضى السكنية .
- (ح) يسمح بإقامة بدروم بالمباني السكنية يستخدم بالأنشطة المصرح بها (جراجات انتظار سيارات) .
- (ط) يتم ترك ردود ٦م كحد أدنى من الحدود الخارجية والمباني داخل المواقع المطلة على الطرق المحيطة أو حدود الجار .
- (ي) يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات بما يعادل مكان سيارة لكل وحدة سكنية وطبقاً للكود المصرى للجراجات .

(ك) يسمح بإقامة غرف أمن وبوابات بالمشروع بحيث لا تزيد مساحة الغرفة الواحدة على ٢م٩ وبارتفاع أرضى فقط وعلى أن تكون ضمن النسبة البنائية المسموح بها للمشروع (١٥٪) .

(ل) الكثافة السكنية المسموح بها للمشروع ٤٥ شخصاً / فدان - والكثافة السكانية المحققة ٢٥ شخصاً / فدان .

ثانياً - المساحة المخصصة للخدمات :

الأراضى المخصصة للخدمات بمساحة ٢٧٥٠م أى ما يعادل ٠,١٨ فدان وتمثل نسبة (٧,١٤٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

جدول خدمات المشروع :

الاشتراطات البنائية			مساحة قطعة الأرض		إجمالى مساحة الدور الأرضى (م٢) F.P	الاستعمال
الارتفاع	الارتفاع	النسبة البنائية	فدان	متر مربع		
٣٦ من جميع الاتجاهات	بدروم + أرضى + أول بما لا يتعارض مع قيود القوات المسلحة	لا تزيد على ٣٠,٠٠٪	٠,١٨	٧٥٠,٠٠	٢٢٥,٠٠	خدمات (أ) تجارية (إدارى)
مساحة الغرفة الواحدة لا تزيد على ٢م٩	أرضى فقط		٠,٠٠٢	٩,٠٠	٩,٠٠	غرف أمن بوابات
			٠,١٨٢	٧٥٩,٠٠	٢٣٤,٠٠	الإجمالى

الاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات :

يتم السماح بإضافة أنشطة خدمية حال تقديم العميل طلب بشرط سداد العلاوة المقررة وأن تكون داخل نسبة الـ (١٥٪) المحددة للمشروع وبحد أقصى كأرض لا تزيد على (١٢٪) من مساحة أرض المشروع وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩

الالتزام بترك ممر بعرض ٣م بين أرض الإسكان وأرض الخدمات .

يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية للخدمات (ردود - ارتفاع - نسبة بنائية) طبقاً للاشتراطات الواردة بالجدول عليه .

يتم توفير أماكن انتظار سيارات بمعدل سيارة لكل ٢م٢٥ للنشاط التجارى مبانٍ مغلقة وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات واشترطات الجهات المعنية .
يلتزم العميل بسداد العلاوة المستحقة نظير إضافة النشاط الخدمى (تجارى إدارى) بمساحة مبنية بالدور الأرضى تبلغ ٢م٢٥ طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة وسداد العلاوة المستحقة نظير تخديمه من الخارج .

جدول المساحات المبنية للدور الأرضى على مستوى المشروع :

الاستعمال	إجمالى مساحة الدور الأرضى (م ^٢) F.P	النسبة البنائية	إجمالى مساحة الأرض
سكنى	١٣٤١,٠٠	%١٢,٧٨	٢,٥ فدان = ١٠٥٠٠ متر مربع
خدمات	٢٢٥,٠٠ (نشاط تجارى إدارى)	%٢,١٤	النسبة البنائية ١٥% =
غرف أمن وبيووبات	٩,٠٠	%٠,٠٨	١٥٧٥ متراً مربعاً
الإجمالى	١٥٧٥,٠٠	%١٥	

المفوض عن الملاك

السيدة/ فاتن أحمد حسن محمد

الإشتراطات العامة

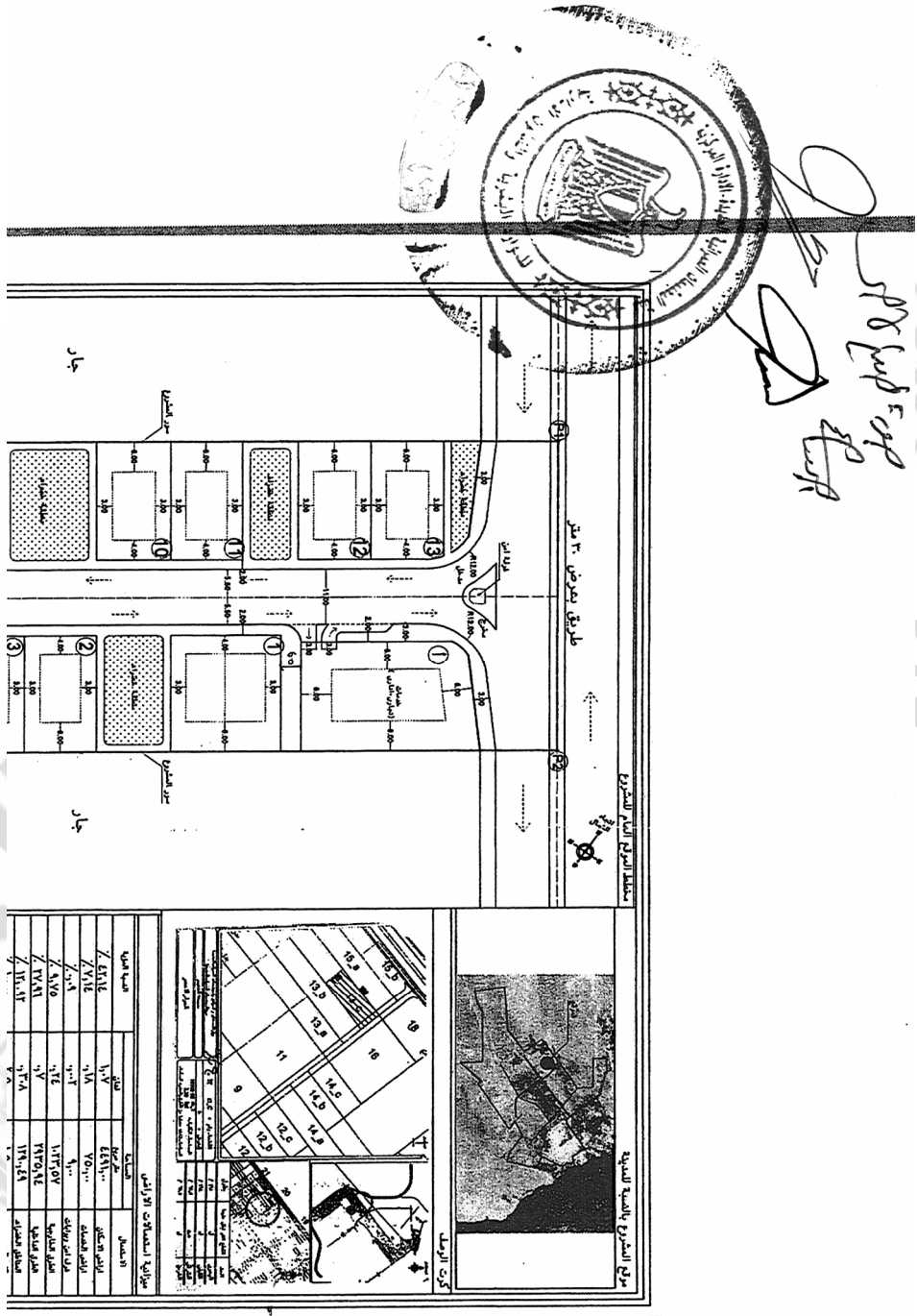
- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للفيلاوات السكنية (أرضى + أول) ويسمح بعمل غرف مرافق خدمات بدور السطح وبما لا يتجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من القنات المسلحة ويسمح بإقامة البدروم بدون مسئولية جهاز المدينة عن توصيل المرافق لبدر البدروم ويستخدم بالأنشطة المصرح بها بدور البدرومات (مواقف انتظار سيارات) .
- ٢- يلتزم المالك بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة .
- ٣- النسبة البنائية المسموح بها لكامل المشروع لا تزيد على (١٥%) بعد أقصى من مساحة أرض المشروع .
- ٤- لا يجوز إقامة أية منشآت فى مناطق الردود .
- ٥- غرف مرافق الخدمات بدور السطح بالمباني السكنية : هى الملحقات التى بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلام والخزانات والغرف الخدمية التى لا تكون فى مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة فى استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرح بها على أن لا تزيد فى مجموعها على (٢٥%) من المسطح المسموح ببنائه بالدور الأرضى ووفقاً لاشتراطات الهيئة .
- ٦- يتولى السيد/ محمد عصام كامل والسيدة/ هند محمد عصام والسيدة/ منال أحمد حماد والسيدة/ فاتن أحمد حسن والسيد/ عبد الرحمن محمد عصام والسيدة/ سلوى أحمد حسن والسيدة/ نهلة أحمد حسن والسيدة/ عزة أحمد حسن على نفقتهم تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من (مياه وصرف صحى ورى وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وأن يقوم المالك بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها .
- ٧- يتولوا المالك على نفقتهم الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الرى وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البدرورات والأرصفت والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه .

- ٨- يتولوا الملاك على نفقتهم الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورفضها طبقاً للرسومات ومواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .
- ٩- يلتزموا الملاك بالسماح لمهندسى الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفيتش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفيتش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الملاك والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .
- ١٠- يتولوا الملاك اعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .
- ١١- يتولوا الملاك على نفقتهم الخاصة صيانة الأعمال الموضحة فى الفقرات (٦، ٧، ٨) .
- ١٢- يلتزموا الملاك بالبرنامج الزمنى المقدم منهم والمعتمد من الهيئة لتنفيذ مكونات المشروع .
- ١٣- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات مكان انتظار سيارة لكل وحدة سكنية وطبقاً للكوود المصرى للجراجات .
- ١٤- يتم الالتزام بقانون البناء الموحد الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، والاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩

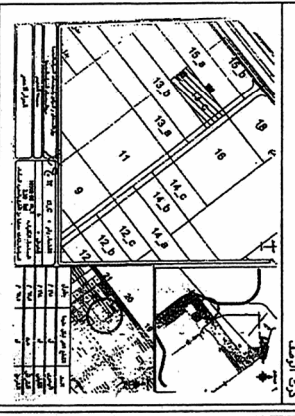
طرف ثانٍ
المفوض عن الملاك

السيدة/ فاتن أحمد حسن محمد

طرف أول
(إمضاء)



Handwritten signatures and notes in Arabic, including the name 'محمد السيد' (Mohamed El-Sayed) and other illegible text.



مواصفات المباني الإقامية	
الارتفاع	مساحة الأرض
٤٤٩,٠٠٠	١,٠٧
٧٥٠,٠٠٠	١,٨
٩٠٠,٠٠٠	٢,٠١
١,٢٣٥,٧	٢,١٤
١,٢٣٥,١٤	٢,١٧
١,٢٣٥,٤٨	٢,٢٠

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٢٢

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت

غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧٦ لسنة ٢٠٠٦ بمعايير ومواصفات

المباني والمنشآت ذات الطابع المعماري ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٦٤ لسنة ٢٠٠٩ الصادر بمجلد العقارات

المتميزة لمحافظة القاهرة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠١٩ بتفويض السيد أ. د. م.

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية فى اختصاصات رئيس مجلس الوزراء

المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى قيد وإضافة وحذف العقارات

وفقاً لنص المادة الثانية من القانون المشار إليه ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة تختص باتخاذ

الإجراءات اللازمة بشأن المباني والمنشآت المطلوب قيدها أو إضافتها أو حذفها من سجل

حصر المباني والمنشآت ذات الطراز المعماري المتميز بالمحافظات طبقاً لأحكام

القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة

للسقوط والحفاظ على التراث المعماري وتعديلاته ؛

وعلى ما ورد من السيد اللواء محافظ القاهرة ؛

وعلى ما عرضته علينا السيدة المهندسة وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع

الإسكان والمرافق - ورئيس اللجنة ؛

قرار:

(المادة الأولى)

إضافة العقارات التالية بحى الأزبكية لسجل المباني والمنشآت ذات الطراز

المعماري المتميز لمحافظة القاهرة :

- (٢ شارع بستان المهاميزى) برقم توثيق (٠٣٣٢٠٠٠٠٠٠٩) .
- (٤ شارع بستان المهاميزى - ١٠ شارع بستان المقسى) برقم توثيق (٠٣٣٢٠٠٠٠٠١٠) .
- (١١ شارع سيف الدين المهرانى) برقم توثيق (٠٣٣٢٠٠٠٠٠١١) .
- (١٣ شارع سيف الدين المهرانى) برقم توثيق (٠٣٣٢٠٠٠٠٠١٢) .
- (١٣أ شارع سيف الدين المهرانى) برقم توثيق (٠٣٣٢٠٠٠٠٠١٣) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ١٣/٤/٢٠٢٢

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.د.م/ **عاصم عبد الحميد الجزار**



وزارة السياحة والآثار

قرار رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢٢

الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠

وزير السياحة والآثار

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ ؛
وعلى مذكرة السيد الدكتور أمين عام المجلس الأعلى للآثار بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٩ ؛

قرر :

مادة أولى - إخضاع المسطح البالغ مساحته (٠٧ اف، ١٨ ط، ٦ اس)

الكائن بناحية دير ريفا بمحافظة أسيوط ، والموضح الحدود والمعالم بالمذكرة
الإيضاحية والخريطة المساحية وكشف الإحداثيات المرفقين ، لأحكام المادة (٢٠)

من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

مادة ثانية - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم

التالى لتاريخ نشره .

وزير السياحة والآثار

أ.د/ خالد العنانى

المجلس الأعلى للآثار مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور وزير السياحة والآثار
بشأن إخضاع المسطح البالغ مساحته (١٠٧ ف، ١٨ ط، ٦ س) (س)
الكائن بناحية دير ريفا بمحافظة أسيوط

تنص المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة
بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨ على "لا يجوز منح تراخيص للبناء فى المواقع
أو الأراضى الأثرية .
ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق
أو الزراعة فى المواقع أو الأراضى الأثرية أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى
الداخلية ضمن حرم الأثر أو خطوط التجميل المعتمدة .
كما لا يجوز عرس أشجار أو قطعها أو رفع أنقاض أو أحجار أو أخذ أتربة
أو أسمدة أو رمال ، أو القيام بأى عمل يترتب عليه تغيير فى معالم هذه المواقع
والأراضى إلا بترخيص من المجلس وتحت إشرافه .
ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع
المشار إليها ، والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى المناطق غير المأهولة ،
أو للمسافة التى يحددها المجلس بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .
ويجوز بقرار من الوزير تطبيق أحكام هذه المادة على الأراضى التى يتبين
للمجلس ، بناءً على الدراسات التى يجريها ، احتمال وجود آثار بها ، كما يسرى
حكمها على الأراضى الصحراوية ، وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .
وفى جميع الأحوال ، تشترط موافقة اللجنة المختصة قبل صدور الترخيص
أو القرار الوزارى المنصوص عليهما فى الفقرتين الثالثة والخامسة من هذه المادة ،
وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الدفاع لأخذ رأيها فيما يتعلق بالمناطق الاستراتيجية
ذات الأهمية العسكرية والأراضى التى تخص وزارة الدفاع .

تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الآثار رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٨ "تشكل بقرار من الوزير لجننتان دائمتان مختصتان بالآثار هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية" .

كما تنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة على : "تختص اللجنتان ، كل فيما يخصه بالنظر فيما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية
 ٤- تحديد الأراضى المطلوب إخضاعها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون إذا ما توافرت بها شواهد أثرية بناءً على الدراسات التى يجريها المجلس" .

يقع المسطح المراد إخضاعه بناحية دير ريفا بمحافظة أسيوط وتبلغ مساحته (١٠٧ ف، ١٨ ط، ٦ اس) .

جاء بمحضر المعاينة فى ٢٢/٣/٢٠٢٠ والمذكرة العلمية أن الموقع يمثل جبانة الإقليم الحادى عشر ويحتوى على مجموعة كبيرة من مقابر لحكام المقاطعة الحادية عشرة والتى تتميز بطراز معمارى فريد ويتميز بالفخامة وتوجد بها نقوش ومنابر كثيرة ويرجع تاريخ تلك المقابر إلى عصر الدولة الوسطى بالتحديد (عصر الأسرات الحادية عشرة والثانية عشرة) وبعضها يرجع لعصر الدولة الحديثة الأسرة الثامنة عشرة ويوجد أيضاً عدد من المقابر الصغيرة والغير معروفة والتى لم يتم الكشف عنها حتى الآن نظراً لعدم استكمال الأعمال منذ إنهاء أعمال بعثة المتحف البريطانى برئاسة (بترى) ، ونظراً لأهمية هذه المنطقة لما تحويه من مقابر سواء مكتشفة أو لا تزال تحتاج إلى استكمال الأعمال ضرورة إخضاع المسطح البالغ مساحته (١٠٧ ف، ١٨ ط، ٦ اس) .

جاء بتأشيرتى السادة كل من مدير عام الإدارة المركزية للمساحة والأملاك المحررة فى ١٤/٦/٢٠٢١ وتأشيرى مدير الإدارة المركزية لآثار مصر الوسطى المحررة فى ٢٠/٦/٢٠٢١ أن المسطح الصحيح المراد إخضاعه هو (١٠٧ ف، ١٨ ط، ٦ اس) وذلك طبقاً لكشف الإحداثيات .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٢١ على إخضاع المسطح البالغ مساحته (١٠٧ ف، ١٨ ط، ٦ اس) الكائن بناحية دير ريفا بمحافظة أسيوط لأحكام المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار .

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفعه للتفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

د/ مصطفى وزيرى



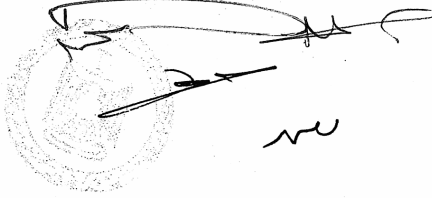
صورة الكترونية لإيطاليا عند التناول
المطابق بـ الأمانة العامة

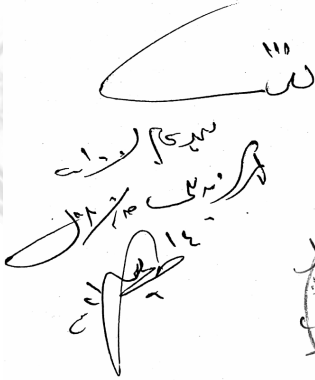
كشف احداثيات المطلوب اخضاعه

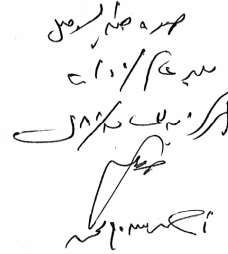
دير ريفا

POINT	EAST	NORTH
D1	633751	485447
D2	633549	485680
1	633540	485671
2	633255	485885
3	633193	485972
4	633113	485915
5	632786	485681
6	633254	485026

لجنة التنازل







وزارة السياحة والآثار

قرار رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢٢

الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٤

وزير السياحة والآثار

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ ؛
وعلى مذكرة السيد الدكتور أمين عام المجلس الأعلى للآثار بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٩ ؛

قرر :

مادة أولى - إخضاع المسطح البالغ مساحته (١٠٧ ف، ٢٠ ط، ١٣٨، ١٣ س)

الكائن بمنطقة نجع المشايخ - مركز دار السلام بمحافظة سوهاج ، والموضح الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية وكشف الإحداثيات المرفقين ،
لأحكام المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

مادة ثانية - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم

التالى لتاريخ نشره .

وزير السياحة والآثار

أ.د/ خالد العنانى

المجلس الأعلى للآثار مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور وزير السياحة والآثار
بشأن إخضاع المسطح البالغ مساحته (١٠٧ ف، ٢٠ ط، ١٣٨,١٣ س)
بواقع ٤٥٣٠٨٥,٣١٩ متراً بمنطقة نجع المشايخ - مركز دار السلام
بمحافظة سوهاج لأحكام المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار
تنص المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة
بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨ على "لا يجوز منح تراخيص للبناء فى المواقع
أو الأراضى الأثرية .
ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق
أو الزراعة فى المواقع أو الأراضى الأثرية أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى
الداخلية ضمن حرم الأثر أو خطوط التجميل المعتمدة .
كما لا يجوز غرس أشجار أو قطعها أو رفع أنقاض أو أحجار أو أخذ أتربة
أو أسمدة أو رمال ، أو القيام بأى عمل يترتب عليه تغيير فى معالم هذه المواقع
والأراضى إلا بترخيص من المجلس وتحت إشرافه .
ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع
المشار إليها ، والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى المناطق غير المأهولة ،
أو للمسافة التى يحددها المجلس بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .
ويجوز بقرار من الوزير تطبيق أحكام هذه المادة على الأراضى التى يتبين
للمجلس ، بناءً على الدراسات التى يجريها ، احتمال وجود آثار بها ، كما يسرى
حكمها على الأراضى الصحراوية ، وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .
وفى جميع الأحوال ، تشترط موافقة اللجنة المختصة قبل صدور الترخيص
أو القرار الوزارى المنصوص عليهما فى الفقرتين الثالثة والخامسة من هذه المادة ،
وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الدفاع لأخذ رأيها فيما يتعلق بالمناطق الاستراتيجية ذات
الأهمية العسكرية والأراضى التى تخص وزارة الدفاع .

تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الآثار رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٨ على "تشكل بقرار من الوزير لجنتان دائمتان مختصتان بالآثار هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية" . كما تنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة على : "تختص اللجنتان ، كل فيما يخصه بالنظر فيما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية
٤- تحديد الأراضى المطلوب إخضاعها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون إذا ما توافرت بها شواهد أثرية بناءً على الدراسات التى يجريها المجلس" .
تقع المنطقة المطلوب إخضاعها بمنطقة نجع المشايخ - مركز دار السلام بمحافظة سوهاج .

جاء بمحضر المعاينة المحرر فى ١٦/٢/٢٠٢١ ، تأشيرة المساحة والأمالك أن المنطقة المطلوب إخضاعها تضم آثار ثابتة إلى جانب مظاهر أثرية واضحة على السطح ويرمز لها على الخريطة بحرف (ب) وهى تضم أطلال معبد للمعبود "انوريس" ما زالت ممتدة أسفل منازل القرية ، كما يضم جبلها الشرقى جبانة مقطوعة فى الصخر وترجع لعصر الدولة الحديثة وتبلغ مساحتها ٤٦٨٣٤٢,٥ مترًا مربعًا بواقع (١١١ف، ١١ط، ١٣٨، ١٧س) ويستقطع منها مساحة أرض أملك المجلس الأعلى للآثار بالقطع أرقام ٤ ، ضمن القطعة ١٢ بحوض الفل نمرة ٢٥ والتى تبلغ مساحتها ١٥٢٥٧,١٨١ مترًا مربعًا بواقع (٣ف، ١٥ط، ٤س) ليصبح صافى الأرض المطلوب إخضاعها بناحية نجع المشايخ حرف (ب) بمساحة ٤٥٣٠٨٥,٣١٩ مترًا مربعًا بواقع (١٠٧ف ، ٢٠ط ، ١٣٨، ١٣س) .

جاء بالمذكرة العلمية أن منطقة آثار نجع المشايخ التى يرمز لها على الخريطة بحرف (ب) تقع على الضفة الشرقية للنيل وهى قرية صغيرة تبعد عن مدينة سوهاج حوالى ٤٥ كم وإلى الجنوب مباشرة من جبانة نجع الدير الشهيرة ، سميت فى النصوص المصرية القديمة "بحدت ايا تيت" وتعنى إدفو الشرقية وفى اليونانية "ليبدو تونبوليس" ، تضم المنطقة أطلال معبد للمعبود "انوريس" وهو معبود الصيد والحامى للمنطقة والذى مثل بهيئة رجل ورأس طائر يعلوه تاج بأربع ريشات وممسكاً بجبل

وزوجته المعبودة "محيت" والتي مثلت برأس أنثى الأسد ولا زالت أساساته باقية وممتدة إلى اليوم أسفل منازل القرية ، بل وأقيمت عليه بعض المباني الحديثة كما يضم جبلها الشرقى جبانة مقطوعة فى الصخر تتبع الإقليم الثامن من أقاليم مصر العليا والتي ترجع لعصر الدولة الحديثة، وقد قام كهان ونبلاء الدولة الحديثة التابعين للإقليم الثامن بقطع مقابرهم الصخرية بها حيث عثر على مقبرتين تعتبران من أفضل المقابر فى تلك المنطقة حفاظاً لنقوشها ومناظرها والتي نقشت بالغائر وهما :

المقبرة الأولى : للمدعو انحور - مس الذى سجل على جدرانها نص سيرته الذاتية والتي تعتبر من أكبر النصوص فى مقابر الدولة الحديثة حيث يحدثنا فيها عن أصله ونشأته والمناصب التى تقلدها وأهم الألقاب التى حملها مثل الكاهن الأول للإله انوريس والكاتب الملكى والمشرف على حقول المعبد ومخازن الغلال وكاتم السر للسماء والأرض والعالم الآخر .

المقبرة الثانية : للمدعو "اميسبا" وهو الكاتب الملكى وقد نقش على جدران مقبرته المناظر الجنائزية والتراتيل الدينية الخاصة بالمعبود "رع" ، كما تضمنت الجبانة دلائل استخدام ترجع إلى عصور متأخرة متمثل فى توابيت مقطوعة فى الصخر كما عثر أيضاً على مقابر من عصر الدولة القديمة يتركز معظمها فى المستوى السفلى للجبل .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٢١ على إخضاع مسطح تبلغ مساحته (١٠٧ ف ، ٢٠ ط ، ١٣٨ ، ١٣ س) بواقع ٤٥٣٠٨٥،٣١٩ مترًا بمنطقة نجع المشايخ - مركز دار السلام بمحافظة سوهاج لأحكام المادة ٢٠ من قانون حماية الآثار .

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفعه للتفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

د/ مصطفى وزيرى

كشف الإحداثيات للأماكن

المجلس الأعلى للآثار

منطقة آثار سوهاج

قسم المساحة والأماكن

كشف إحداثيات الموقع (ب)

كشف إحداثيات بالأرض المطلوب إخضاعها لقانون حماية الآثار بقرية نجع المشايخ - مركز دار السلام - سوهاج .

م	شقيقات - E	شماليات - N
١	٧٠٩٠٠٠	٤٠٤٦٥٠
٢	٧٠٨٧٦٧	٤٠٤٤٤٧
٣	٧٠٨٦٧٤	٤٠٤٤٦٧
٤	٧٠٨٦١٠	٤٠٤٢٤٠
٥	٧٠٨٢٩٥	٤٠٤٤٣٥
٦	٧٠٨٤٧٠	٤٠٤٥٣٠
٧	٧٠٨٢٦٠	٤٠٤٦٨٠
٨	٧٠٧٩٢٠	٤٠٤٩٧٠
٩	٧٠٨٣٠٠	٤٠٥٣٠٠

خط قرق ١٩٤٠/١٩٤١
خط عيسى (بدر - ٤٠٤٦٨٠)
خط س ٤٠٤٤٦٧



مصر ١٩٤٠/١٩٤١
س ٤٠٤٤٦٧
خط عيسى (بدر - ٤٠٤٦٨٠)
خط س ٤٠٤٤٦٧
خط قرق ١٩٤٠/١٩٤١
خط عيسى (بدر - ٤٠٤٦٨٠)
خط س ٤٠٤٤٦٧



س ط ف

المساحة = $\sqrt{46874210}$ المسطح = $17,128$ ١١ ١١١

س ط ف

مساحة أملاك الآثار = 15257181 المسطح أملاك الآثار = ٣ ١٥ ٤

صافي مساحة الموقع (ب) المطلوب إخضاعه س ط ف

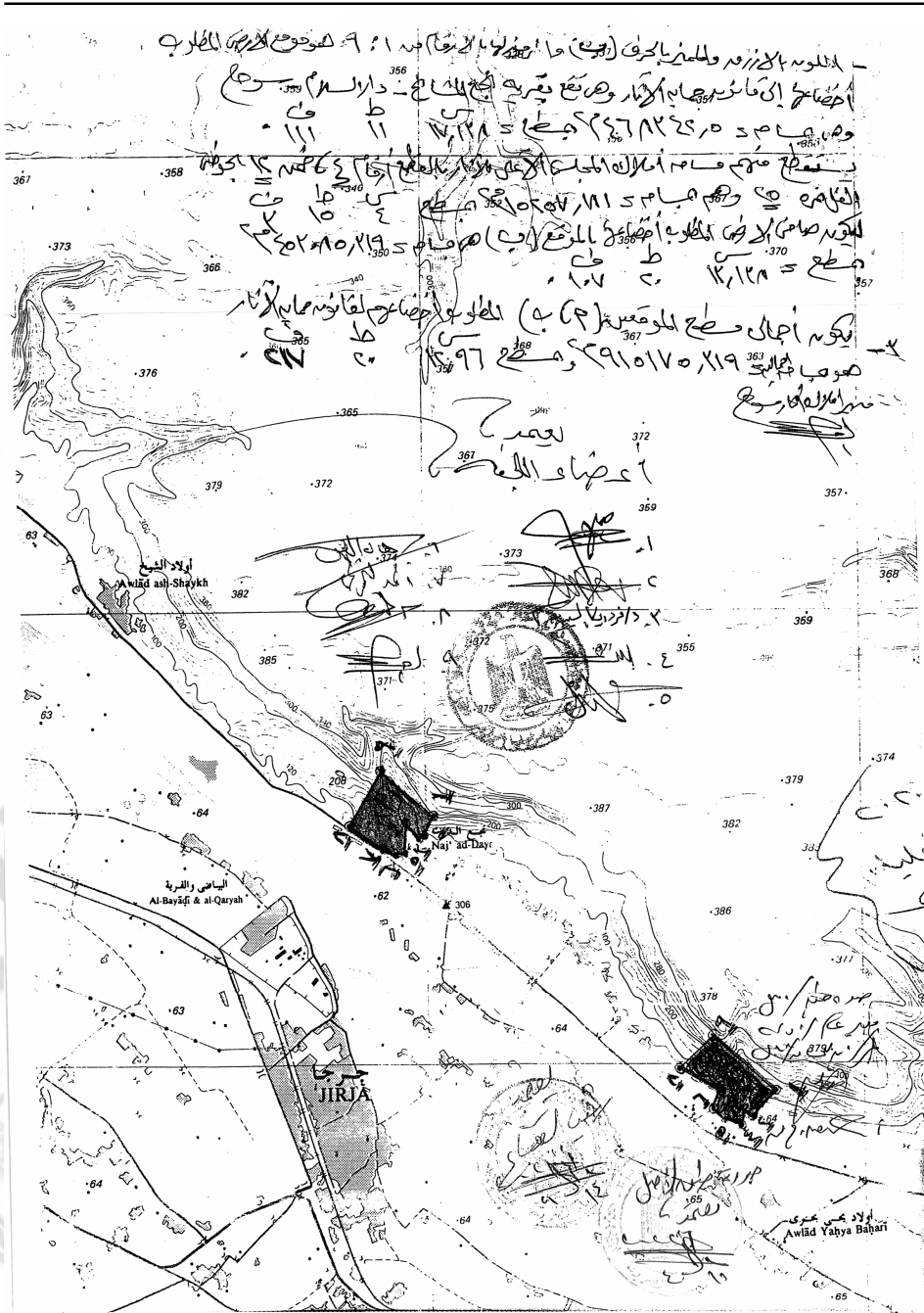
المساحة = 452015219 المسطح = $12,128$ ٢٠ ١٠٧

مدير أملاك آثار مصر العليا

أ. حسين الأمير

مدير أملاك آثار سوهاج

أ. السيد مصطفى صديق



محافظة أسوان

قرار رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٢

محافظ أسوان

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القرار رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل اللجان الفنية والتقييم والبت للتصرف في أراضي أملاك الدولة لوضعي اليد عليها ؛
وعلى مذكرة السيد الدكتور نائب المحافظ المؤرخة ٢٠٢٢/٤/٦ والمتضمنة اقتراح إعادة تشكيل اللجان الفنية والتقييم والبت للتصرف في أراضي أملاك الدولة لوضعي اليد عليها طبقاً لأحكام المادة (٧١) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه ، وذلك بدائرة المحافظة ، والمؤشر عليها منا بالموافقة ؛

قرار :

مادة ١ - يعاد تشكيل اللجان الوارد ذكرها بمذكرة السيد نائب المحافظ ،

والمشار إليها بعاليه على النحو التالي :

أولاً - اللجان الفنية :

تشكل لجنة فنية بكل وحدة للمراكز والمدن بدائرة المحافظة ، وذلك على

النحو الآتي :

- ١ - السيد نائب رئيس الوحدة المحلية للمركز والمدينة المختص - رئيساً .
- ٢ - السيد ممثل إدارة الأملاك - عضواً .
- ٣ - السيد ممثل الإدارة الهندسية - عضواً .
- ٤ - السيد ممثل إدارة الشؤون المالية - عضواً .

٥ - السيد ممثل إدارة الشئون القانونية - عضوًا .

٦ - السيد ممثل إدارة التعاقدات - عضوًا .

وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الاختصاص لإنجاز أعمالها .

وتختص هذه اللجنة بالأعمال والمهام الآتية :

فحص الأوراق والمستندات المقدمة من واضعى اليد على أملاك الدولة الخاصة وزوائد التنظيم وللجنة أن تستوفى من مقدمى الطلبات أو من الجهات المختصة ما تراه لازماً من بيانات ومستندات ، والتي من ضمنها عقد الملكية المشهر بالنسبة لطلبات التصرف فى زوائد التنظيم للتحقق من صحة ومظاهر وضع اليد المستقر ، وحالة المرافق ، وتوافر شروط التصرف بالاتفاق المباشر ، عدا الحالات السابق معاينتها وإعداد ملف لها من قبل المختصين ولم يتم البت فيها حتى تاريخه يتم الاعتداد بالمعاينات السابقة وأية مستندات تم إرفاقها بالملف .

معاينة العقار على الطبيعة خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلب للتحقق من مظاهر وضع اليد والمرافق المتوفرة بالعقار ومطابقتها بالمستندات المقدمة من صاحب الطلب ، وتحرير محضر بالمعاينة التفصيلية للعقار ، وإعداد كروكى موضح عليه الحدود والأطوال والأبعاد ، عدا الحالات السابق معاينتها وإعداد ملف لها من قبل المختصين ولم يتم البت فيها حتى تاريخه يتم الاعتداد بالمعاينات السابقة وأية مستندات تم إرفاقها بالملف .

إعداد تقرير بأعمال اللجنة واعتماده من رئيس وأعضاء اللجنة تبين فيه قرارها وأسبابه بالنسبة لقبول أو رفض الطلب المقدم إليها .

ثانياً - لجان التقييم :

تشكل لجنة تقييم بكل وحدة محلية للمراكز والمدن بدائرة المحافظة ،

وذلك على النحو الآتى :

١ - السيد نائب رئيس الوحدة المحلية للمركز والمدينة المختص - رئيسًا .

٢ - السيد ممثل إدارة الأملاك بالوحدة المحلية - عضوًا .

- ٣ - السيد ممثل الإدارة الهندسية بالوحدة المحلية - عضواً .
 - ٤ - السيد ممثل إدارة التعاقدات بالوحدة المحلية - عضواً .
 - ٥ - السيد ممثل إدارة الشؤون المالية بالوحدة المحلية - عضواً .
 - ٦ - السيد ممثل إدارة الشؤون القانونية بالوحدة المحلية - عضواً .
 - ٧ - السيد ممثل مديرية الإسكان والمرافق - عضواً .
 - ٨ - السيد ممثل الشهر العقارى - عضواً .
 - ٩ - السيد ممثل مديرية المساحة - عضواً .
- وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الاختصاص لإنجاز أعمالها .
وتختص هذه اللجنة بالأعمال والمهام الآتية :

تحديد الثمن الأساسى للعقار محل التصرف بما يكفل التوازن بين المصلحة العامة للدولة وتحصيل مستحققاتها والبعد الإجتماعى والإقتصادى للمتصرف إليه ، ومراعاة عوامل التخفيض ومنها مدة وضع اليد الطويل الثابتة قبل سريان القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ السابق تطبيقه فى تقنين وضع اليد على أملاك الدولة الخاصة أو عوامل التميز المؤثرة فى التقدير بالنسبة لوضع اليد الواقع بعد تاريخ العمل بالقانون المشار إليه .

ثالثاً - لجان البت فى الطلبات :

تشكل لجنة البت بكل وحدة محلية للمراكز والمدن بدائرة المحافظة ،

وذلك على النحو الآتى :

- ١ - السيد رئيس الوحدة المحلية للمركز والمدينة المختص - رئيساً .
 - ٢ - السيد مدير أملاك الوحدة المحلية المختصة - عضواً .
 - ٣ - السيد مدير الإدارة الهندسية بالوحدة المحلية المختصة - عضواً .
 - ٤ - السيد مدير إدارة الشؤون القانونية بالوحدة المحلية المختصة - عضواً .
 - ٥ - السيد مدير إدارة الشؤون المالية بالوحدة المحلية المختصة - عضواً .
 - ٦ - السيد مدير إدارة التعاقدات بالوحدة المحلية المختصة - عضواً .
- وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الاختصاص لإنجاز أعمالها .

وتختص اللجنة بما يلى :

البت فى الطلبات التى قامت اللجان الفنية ولجنة تحديد الثمن الأساسى المنصوص عليها بالبندين أولاً ، وثانياً بدراستها فى ضوء ما انتهت إليه اللجان المشار إليها .
إعداد محضر بنتائج أعمالها تبين فيه قرارها وأسبابه بالنسبة لقبول أو رفض الطلب المقدم إليها وترفعه إلينا للاعتماد .
إخطار ذوى الشأن بالقرار المعتمد منا بقبول أو رفض الطلب .
ولذوى الشأن التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار إلى اللجنة ذاتها وعرض نتائج الفحص علينا للاعتماد .

رابعاً - اللجنة العليا لمتابعة ملف التقنين :

تشكل لجنة عليا بديوان عام المحافظة لمتابعة تنفيذ ملف التقنين وأعمال اللجان السالف ذكرها طبقاً لأحكام المادة (٧١) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه ، وذلك على النحو الآتى :

- ١ - السيد السكرتير العام المساعد - رئيساً .
 - ٢ - السيد مدير إدارة الأملاك بالمحافظة - عضواً .
 - ٣ - السيد مدير إدارة التعاقدات بالمحافظة - عضواً .
 - ٤ - السيد مدير إدارة الشؤون المالية بالمحافظة - عضواً .
 - ٥ - السيد مدير إدارة الشؤون القانونية بالمحافظة - عضواً .
 - ٦ - السيد مدير عام التخطيط العمرانى بالمحافظة - عضواً .
- وتتولى إدارة الأملاك بالمحافظة الأمانة الفنية للجنة .
وتختص هذه اللجنة بمتابعة ملف التقنين ، وحجم الإنجاز فى الملف وأداء الوحدات المحلية والعرض علينا بالنتائج .

مادة ٢ - تراعى اللجان المشار إليها عند القيام باختصاصاتها أسباب اللجوء للتصرف بطريق الاتفاق المباشر وفقاً لما جاء برأى هيئة مستشارى مجلس الوزراء المشار إليه بكتاب وزارة المالية رقم (٢٤٠٨) المؤرخ ٢٥/٧/٢٠٢١ المنتهى إلى :

أهمية تحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على حقوق الخزنة العامة .
قيام الحالة العاجلة لتقنين أوضاع هؤلاء المواطنين لاعتبارات أمنية تتطلب تقنين أوضاعهم واستقرارهم نظراً لعدم تقديمهم طلبات تقنين طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ ، وحالات وضع اليد المستقرة بعد العمل بالقانون المشار إليه .
عدم احتمال إجراءات المزايدات بأنواعها لأنها تتقيد بإجراءات إعداد كراسات شروط ومواصفات وتشكيل اللجان المختصة والإعلان أو الدعوة للمزايدة سواء من حيث مدتها أو تكلفتها ، فضلاً عن صعوبة تمكين المتراعدين من معاينة المسطح محل الطرح ثم إمكانية تسليمه إليهم حال رسو المزاد بالإضافة إلى أن وجود شاغلين فعليين لكل مسطح مطلوب تقنين أوضاعهم بالتعاقد معهم بالاتفاق المباشر بذاتهم أمر قد لا يتسنى معه تقديم عروض من غيرهم .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ١٢/٤/٢٠٢٢

محافظ أسوان

لواء/ أشرف عطية عبد البارى



محافظة أسوان

قرار رقم ٩٨ لسنة ٢٠٢٢

محافظ أسوان

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات الوزارية المنفذة لهما ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية ؛
وعلى مذكرة مدير مديرية الطب البيطرى بأسوان بشأن بعض المقترحات للحفاظ على الثروة الحيوانية بالمحافظة ؛
وللصالح العام وحفاظاً على الثروة الحيوانية بالمحافظة ؛

قرار :

- مادة ١ -** يحظر نقل رؤوس الماشية خارج محافظة أسوان - حفاظاً على الثروة الحيوانية لمدة شهر من تاريخ صدور هذا القرار .
- مادة ٢ -** يحظر دخول رؤوس الماشية لمحافظة أسوان بدون ترقيم وعلى أن يكون لها بطاقة ورقية مدون عليها الرقم المسجل لها والتحصينات التى تلقاها الحيوان خاصة آخر تحصين للحمى القلاعية .
وتتولى مديريةية الطب البيطرى بأسوان توفير الأطباء البيطريين بالأكمنة الأمنية المقامة على مداخل المحافظة بالتعاون مع أجهزة الشرطة المختصة .
- مادة ٣ -** تسلم رؤوس الماشية المضبوطة المخالفة للحظر لأقرب مدرسة زراعية لحين بيعها بالسعر المتداول لصالح حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ، وتسلم وسيلة النقل المضبوطة للإدارة العامة لمرور أسوان والأقسام التابعة لها للحفاظ عليها لمدة شهر .

مادة ٤ - تصرف مكافأة قدرها (١٠٪) من حصيلة بيع رؤوس الماشية المضبوطة للقائمين بعملية الضبط .

مادة ٥ - على مديرية أمن أسوان والإدارة العامة لمرور أسوان تشديد الرقابة بالأكمنة الأمنية المقامة على مداخل ومخارج المحافظة والطرق المؤدية وضبط أى مخالفة للحظر الوارد بهذا القرار بالتنسيق مع مديرية الطب البيطرى بأسوان والجهات المختصة .

مادة ٦ - على مديرية الطب البيطرى بأسوان تنفيذ هذا القرار بالتنسيق مع الجهات المختصة ، والعرض علينا حال الحاجة لتجديد مدة الحظر الواردة بالمادة رقم (١) من هذا القرار .

مادة ٧ - يُنشر هذا القرار بجريدة الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، ويلغى أى قرار يخالف ذلك .

صدر فى ٢١/٤/٢٠٢٢

محافظ أسوان

لواء/ أشرف عطية عبد البارى



محافظه أسوان

قرار رقم ٩٩ لسنة ٢٠٢٢

محافظ أسوان

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين على العقارات التى يطرأ عليها التحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرارنا رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن تشكيل لجنة عليا بالمحافظة لمراجعة تقدير مقابل التحسين بسبب أعمال المنفعة العامة وأخرى فرعية بالوحدات المحلية للمراكز والمدن لتقدير مقابل التحسين المشار إليه ؛
و على قرارنا رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن التزام الوحدات المحلية بتحصيل مقابل التحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ؛
وعلى مذكرة مديرية الإسكان والمرافق المؤرخة ٢٠٢١/١٢/٢٨ بشأن نتائج الاجتماع الذى انعقد بوزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٢ لمناقشة مقابل التحسين المطبق والمقترح الوارد بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ؛
وعلى موافقة المجلس التنفيذى للمحافظة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠ على قيمة مقابل التحسين المقترح بمذكرة مديرية الإسكان والمرافق بأسوان المشار إليها ؛

قرار:

مادة ١ - يعتمد مقترح فرض مقابل التحسين بنطاق المحافظة على العقارات التى طرأ عليها التحسين بسبب أعمال المنفعة العامة وفقاً للقيم الواردة بالجدول التالى :

م	الحى / المركز	مقابل التحسين عن المتر المربع
١	مدينة أسوان (مناطق متميزة)	٤٥٠ جنيه
٢	مدينة أسوان (مناطق متوسطة)	١٥٠ جنيه
٣	مدينة أسوان (مناطق شعبية)	٧٥ جنيه
٤	المدن عواصم المراكز فئة (أ)	٧٥ جنيه
	المدن عواصم المراكز فئة (ب)	٥٠ جنيه
٥	القرى	٢٥ جنيه
٦	العزب والنجوع	٢٠ جنيه

مادة ٢ - على رؤساء الوحدات المحلية للمراكز والمدن بدائرة المحافظة متابعة التحصيل لتلك القيم المشار إليها بكافة الطرق القانونية .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢١/٤/٢٠٢٢

محافظ أسوان

لواء/ أشرف عطية عبد البارى

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

الجمعية الخيرية بالاستامونى

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

ق ر ر :

(المادة الأولى)

قيد الجمعية الخيرية بالاستامونى طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠٠٣٠١١٣٥) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - التنمية الاقتصادية -

حماية البيئة والمحافظة عليها - الخدمات الصحية - الخدمات التعليمية -

الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - رعاية الأسرة .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية تنمية المجتمع المحلى بالسنامونى المقيدة برقم ١٢٥ محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية التضامن الاجتماعى
بمحافظة الدقهلية

دكتور/ وائل أحمد عبد العزيز



صورة إلكترونية لأبواب الأميرية
المطابح الأميرية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار تقيد

جمعية رعاية أطباء وصيادلة بلقاس

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولأئحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تقيد جمعية رعاية أطباء وصيادلة بلقاس طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢١١٠١٠٣٤٥١٦٤٦٠) .

مجالات عمل الجمعية :

الخدمات الصحية - المساعدات الاجتماعية - الفئات الخاصة والمعاقين -

الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - الخدمات التعليمية - الخدمات التأهيلية -

خدمات شئون المرأة .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى (الجمعية الخيرية الإسلامية بسيدى مصباح المقيدة برقم ٧٣٤ محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ، وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية التضامن الاجتماعى

بمحافظة الدقهلية

(إمضاء)



صورة إلكترونية لإخطارها عند التناول
باب الأميرالية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية تنمية المجتمع المحلى ببلقاس

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية تنمية المجتمع المحلى ببلقاس طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢١١٠١٠٣٥٧١٩٧٧٦) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات الثقافية

والعلمية والدينية - الخدمات التعليمية - الدفاع الاجتماعى - الخدمات الصحية -

التنمية الاقتصادية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية فجر الإسلام الخيرية المقيدة برقم ٨٠٨ محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية التضامن الاجتماعى

بمحافظة الدقهلية

(إمضاء)



صورة إلكترونية لإعلانها عند التناول
المطابيع الأميرالية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية أنصار السنة المحمدية ببلقاس خامس

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية أنصار السنة المحمدية ببلقاس خامس طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢١١٠١٠٣٥٦١٩٦٣١) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - حماية البيئة والمحافظه عليها - الخدمات التعليمية -

رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - الخدمات الصحية -

التنمية الاقتصادية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية / مؤسسة : أنصار السنة المحمدية المركز العام بمصر المقيدة برقم ٦١
محافظة القاهرة) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية التضامن الاجتماعى

بمحافظة الدقهلية

(إمضاء)



صورة إلكترونية لإعطائها عند التناول
المطابىء الأميرية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية الرحمة الخيرية بالسبخاوية

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

ق ر ر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية الرحمة الخيرية بالسبخاوية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠٢٤٠٧٣٦٩) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات الثقافية والعلمية

والدينية - الخدمات التعليمية - حماية البيئة والمحافظة عليها - الخدمات الصحية -

التنمية الاقتصادية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية تنمية المجتمع المحلى بالسبخاوية المقيدة برقم ٦٧٣ محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية التضامن الاجتماعى

بمحافظة الدقهلية

(إمضاء)



صورة إلكترونية لإعطائها عند الطلب

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة الفرعية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

قرار قيد

مؤسسة آل المغازى الخيرية

رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد مؤسسة آل المغازى الخيرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١١٠٠٨٠٣٤٢٣) .

مجالات عمل المؤسسة :

- المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - الفئات الخاصة والمعاقين -
- رعاية المسجونين وأسرهم - رعاية الأسرة - تنظيم الأسرة - الخدمات التعليمية -
- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - حماية البيئة والمحافظة عليها -
- التنمية الاقتصادية - الخدمات الصحية .

نطاق العمل الجغرافى للمؤسسة : (مؤسسة محلية) .

تدار المؤسسة بواسطة مجلس أمناء مكون من : (V Honest Count) عضوًا

وفقاً لما هو وارد بلائحة النظام الأساسى .

السنة المالية : تبدأ من أول يوليو حتى نهاية يونيو من كل عام .
حل المؤسسة وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية تنمية المجتمع المحلى بالشوامى المقيدة برقم ٤٠٧ محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم المؤسسة بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية التضامن الاجتماعى

بمحافظة الدقهلية

(إمضاء)



صورة إلكترونية لإخطارها عند التناول
المطابىء الأميرية

مديرية التضامن الاجتماعى بالبحر الأحمر

إدارة الجمعيات والاتحادات

قرار توفيق أوضاع

جمعية غراس للتنمية والمساعدات الاجتماعية بالبحر الأحمر

المقيدة تحت رقم (٣٤٠) بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٣

وكيل الوزارة - مدير المديرية

بعد الاطلاع على أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢١ بشأن الموافقة على توفيق الأوضاع طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى الطلب المقدم من السيدة/ سحر صلاح الشيخ محمد المفوض عن جمعية غراس للتنمية والمساعدات الاجتماعية بالبحر الأحمر (غراس الخيرية سابقاً)

لتوفيق الأوضاع ورقياً وإلكترونياً بمديرية التضامن الاجتماعى بالبحر الأحمر ؛ وبناءً على ما عرضه علينا السيد مدير إدارة الجمعيات والاتحادات بالمذكرة

المؤرخة فى ٢٠/١/٢٠٢٢ بشأن الموضوع الموضح فيما بعد ؛

قرر :

(المادة الأولى)

توفيق أوضاع جمعية غراس للتنمية والمساعدات الاجتماعية بالبحر الأحمر

(غراس الخيرية سابقاً) طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ الخاص بتنظيم

ممارسة العمل الأهلى ولائحته التنفيذية على النحو التالى :

رقم القيد : (٣٤٠) .

تاريخ وسنة القيد : ٢٣/٦/٢٠١٣

الرقم المميز الخاص بالمنظومة الإلكترونية : (٢١١٥١٠٣٥٧١٩٧٠٥) .

عنوان مركز إدارتها : البحر الأحمر - مدينة الغردقة - شارع عمر بن الخطاب

(باتا سابقاً) خلف سوبر ماركت بر الوالدين .

مجالات عمل الجمعية :

- ١- مجال المساعدات الاجتماعية "المجال الرئيسى" .
 - ٢- مجال تنظيم الأسرة .
 - ٣- مجال النشاط الأدبى .
 - ٤- مجال حماية البيئة والمحافظة عليها .
 - ٥- مجال رعاية المسجونين وأسرهم .
 - ٦- مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
 - ٧- مجال رعاية الطفولة والأمومة .
 - ٨- حماية المستهلك .
 - ٩- مجال أصحاب المعاشات .
 - ١٠- مجال الخدمات الصحية .
 - ١١- مجال الفئات الخاصة والمعاقين .
 - ١٢- مجال رعاية الشيوخة .
 - ١٣- مجال الخدمات التعليمية .
 - ١٤- مجال التنظيم والإدارة .
 - ١٥- مجال التنمية الاقتصادية .
 - ١٦- مجال الدفاع الاجتماعى .
 - ١٧- مجال حقوق الإنسان .
 - ١٨- مجال رعاية الأسرة .
 - ١٩- مجال الصداقة بين الشعوب .
- تمارس الأنشطة بعد موافقة الجهات المعنية والمختصة .
- نطاق عمل الجمعية الجغرافى : محافظة البحر الأحمر .
- تدار الجمعية بواسطة مجلس إدارة مكون من : (١٥) عضواً وفقاً لما هو وارد
بلائحة النظام الأساسى .

السنة المالية : السنة المالية للدولة تبدأ من أول شهر يوليو وتنتهى فى نهاية شهر يونيه من العام التالى .

حل الجمعية وألولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى للجمعية إلى جمعية عائلتى مصر الخيرية المقيدة برقم (١٤٨٢) بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٠ بمديرية التضامن الاجتماعى بمحافظة القليوبية .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بما ورد بلائحة نظامها الأساسى وبما لا يخالف أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية وتلتزم بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير المديرية

أ/ السيد سعادوى إسماعيل



طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٢

٢٦٠٠١ / ٢٠٢١ - ٢٠٢٢/٥/١٤ - ٩٥٩

